دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة

أ.عبدالله موساوي*

جامعة الشلف– الجزائر

Résumé :Le dévloppement Humain, nouvelle et jeune approche de dévloppment a encore besoin d'etre enrichie, comme elle a besoin à une période plus longue pour arreter sur les résultats de son éxamen oppérationel ,et ceci dans le cadre des défis internes au gouvernements des pays sous-dévloppés qui ont gouté l'amertume de la défaite des anciennes exppériences de dévlopmment,

Tout cela se passe dans un contexte international caractérisé par la monté de la mondialisation, mondialisation de la domination de la tripolarisation capitaliste, qui cherche à assurer la dépendance des pays du tiers-monde, et pourquoi pas approffondir et accentuer cette dépendance, après qu'ils ont commencé à avoir peur du ralentissement de la croissance du capitalisme, d'un coté, et de l'autre coté la naissance de la deuxieme ère d'indépendance dans les pays sous-dévloppés : indépendance dans la pensée de conception de théories …ors plusieurs pays ont commencer à adopter des méthodes, des approches, et des théories indépendantes et autonomes de dévloppment, et qui ont eu une réeussite reconnue.

Quelle que soit l'approche du dévloppment adoptée, l'Etat est appelé à jouer un role principal dans son application et sa réussite, ce que confirment toutes les éxperiences, toutes les approches, dans tous les temps ; et on ne doit plus se remettre aux prétentions à neutraliser le role de l'Etat, et de le marginaliser loin de la bataille du dévloppment, et c'est ce que réclament les grands pays, pour aboutir à leurs fins, quelle soit des théories à éxaminer dans les pays sous-dévloppés ! ou quelle soit par d'autres formes d'intervention : économiques, politiques, et meme militaires !!!

Tout cela pour assurer son hégimonie et sa domination sur les pays sous-dévloppés.

*: أستاذ مساعد مكلف بالدروس . جامعة الشلف.**مايل**: **brahim799msabd@yahoo.fr**

مقدمة

تغيرات مختلفة مست مختلف الأعوان الاقتصاديين ، على مختلف المستويات : عالميا، إقليميا ومحليا، إن على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي،و مست مختلف النواحي، تنظيرا وتطبيقا...

وقد ساهم في تعاظم العولمة عوامل عدة زادت في تحرير الإنسان وتحسن استغلال الموارد وانعكاس ذلك على النمو والتنمية جميعا، في حين لم تحقق الدول النامية نفس المستوى المحقق في الدول المتقدمة. فشلت في تحقيق التنمية المنشودة بعد استنفاذها لمختلف الوصفات،والتي طبقت بشكل طوعي أو قسري، وانحرفت التنمية عن جوهرها، ألا وهو زيادة سعادة الإنسان ورفاهيته؛ رغم نجاحها في الكثير من الأحيان في تحقيق تراكمات مالية ضخمة، نتيجة نمو اقتصادي حقيقي أو نتيجة الزيادة في إنهاك مخزون الأمة و الأجيال القادمة من الموارد الناضبة في ظل هذه الظروف زاد التحدي تجاه الدولة، بفعل تحديات العولمة الرأسمالية التي تدفع إلى تحييد الدولة وتقليص دورها من جهة، و بفعل الاستمرار في دوامة التخلف التي تفرض عليها المساهمة بقدر أكبر من المساهمة في تحقيق التنمية من جهة ثانية. في هذه الأثناء ظهر اتجاه جديد يحاول تركيز جهود التنمية على الإنسان، من خلال مقاربة التنمية البشرية التي ينظر لها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكذا انفراد الكثير من الدول بنماذج مستقلة للتنمية بعيدا عن توجيهات زبانية الرأسمالية العالمية....

1– مشكلة البحث: ما هو الدور المنوط بالدولة في التوجه الجديد للتنمية، في ظل متطلبات الداخل و تحديات الخارج ؟

– هل التنمية البشرية بديل كامل للتنمية؟
– ماهي التحديات التي تواجه الدولة في ظل تصاعد مد العولمة؟
– ما هي شروط نجاح دور الدولة في التنمية؟

2– فرضيات البحث:

– نظرية التنمية البشرية مقاربة تنموية قابلة للنجاح إذا ما لقيت الاثراء و الجدية في التطبيق.
– تلعب العولمة و السياق الاقتصادي الدولي دورا كابحا و معرقلا لدور الدولة في الاقتصاد.
– يمكن للدولة أن تلعب دور المحرك و القاطرة للتنمية .

3– أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الوقوف على حيثيات مقاربة التنمية البشرية، و كذا السياق العالمي الذي تتم فيه و مدى إمكانية استرجاع الدولة لدورها في التنمية من خلال هذه المقاربة الجديدة، بعدما فشلت في ذلك من خلال النماذج و التجارب السابقة .

4- أهمية البحث: محاولة للمساهمة في تطوير تصور تنموي ذاتي للدول العربية، التي و إن كانت لا تشذ عن بقية الدول المتخلفة إلا أنها تتصف بخصوصياتها، بعد إفلاس كل النماذج المستوردة ...و كل هذا دعما لجهود التنمية العربية، و مساهمة في تأهيل الإنسان العربي لينطلق في بناء سعادته و تحقيق رفاهية مجتمعه.

5 – منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي في دراسة و فهم العوامل والمتغيرات، و مجموع النظريات و التجارب الأراء، و العمل على فهمها و تحليلها، و من ثم الخروج باقتراحات وإجابات على الأسئلة المطروحة.

6- خطة البحث: تتم معاجة كل ذلك من خلال المحورين التاليين:

أولا: سياق التنمية البشرية

ثالثا: نقاط و توجيهات على الطريق الصحيح للتنمية

أولا: سياق التنمية البشرية

تحليل تجارب الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة، و المقارنات التي بينها و بين تلك الدول التي لم تفلح في ذلك، أسفرت عن نتيجة مفادها أن النمو مرهون بوجود تراكم رأسمالي (مادي)كبير ...

ومن ثم أضحت الإشكالية تتمثل في كيفية التغلب على ندرة رؤوس الأموال، وكيفية تحويلها إلى استثمارات، وما ارتبط بها من أستراتيجات و نماذج للنمو، إلا أن تجارب تطبيق هذه الاستراتيجيات، ومحاولات تصحيح الاختلالات الناتجة لم تؤد إلى نتيجة، إلا إلى زيادة التخلف وتعمقه.

دراسات لاحقة أثبتت أن الجزء المهمل أسيئ تقديره، وحصر مفهوم رأس المال في رأس المال المادي (الإنتاجي والإجتماعي بدرجة أقل) وأهمل دور و مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وفي هذا تجن على الحقائق، التي أثبتت أنه يفسر نسبة معتبرة منه.

منذ ذلك الحين، و الدراسات تتوالى لفهم حقيقة الموارد البشرية، وكيفية تنميتها وتقويمها وتحقيق التراكم المطلوب والمجدي في رأس المال البشري، للمساهمة في تحقيق مستوى نمو كاف لتحقيق التنمية المنشودة والرفاهية للإنسان...كما تم اقتراح وتبني نماذج ومناهج للتنمية البشرية، بصفة قسرية أو طوعية أو طمعية (1) لكن العبرة بالنتائج.

1-1 – نموذج التنمية البشرية : بدأت دوائر التنمية، في السبعينات، تهتم بخدمات الصحة، التعليم، الإسكان، المياه... والحاجات الأساسية بصفة عامة، واعتبرتها مؤشرا للنمو

الاقتصادي والتنمية المستقبليةواطلق عليه إسم مدخل " **الحاجات الأساسية للتنمية** " Basic needs for devlopment بهدف التقليل من الفقر و لواحقه (الجهل، المرض...) ، وتسعى إلى تعجيل النمو وزيادة إنتاجية الفقراء .

وذلك أن التنمية قلما تمس الفقراء، و لذلك لابد من إسهام الدولة وتدخلها في هذا المجال، إلا أن العديد من الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل، وتضيف إلى ذلك حكمها على أن المساندة الدولية لهذا المبدأ(الحاجات الأساسية) تمثل هجوما على سيادة الدول النامية، وتشكل محاولة ضغط وإعاقة أمام محاولاتها للتغيير الهيكلي و التعجيل بالتنمية. ذلك أن معوناتها وتوجيهاتها تخص الحاجات الأساسية التى تتطلب أموالا ضخمة تحد من تقدم المشروعات الإنتاجية، وهي صورة من صور زيادة الميل الحدي للإستهلاك على حساب الميل الحدي للإستثمار. (**2**)

وهنا تطرح إشكالية تلبية الحاجات الاساسية، هل هي وسيلة أم نتيجة للتنمية ؟

بمعنى أيهما يسبق الأخر الحاجات الأساسية أم التنمية ؟

هذا بالمفهوم غير المتوازن للنمو، و منه يطرح سؤال آخر أكثر موضوعية، بالإعتماد على مفهوم النمو المتوازن، وهو ألا يمكن أن يسيرا متلازمين ومتوافقين ؟ وهذا ماسنلاحظه خاصة بعد تطور المفاهيم،

وحلول مفهوم التنمية البشرية ومفهوم المقدرات و الحاجات الإنسانية .

حاجات المجتمع أو الإنسان، تتدرج حسب " **ماسلو** " في شكل هرمي: فيزيولوجية (أساسية)، الأمن، اجتماعية، التقدير والإحترام، تحقيق الذات. و ترك الحاجات الأساسية بهذا التوسع يجعل الأمر غاية في الصعوبة عند تحقيقها وتلبيتها. فتلبية حاجات المجتمع، الموافقة للآمال المرغوبة، تتطلب توريط الجميع في تحمل المسؤولية، نظرا لاتساعها وعدم ثباتها، و هذا حسب نوعية هذه الحاجات وتركزها. فكلما كانت هذه الحاجات معنوية و عامة، كلما كان المجتمع كله معنيا بتوفيرها، من خلال الأجهزة التى تمثله، أي الدولة، نظرا لقدرتها على التمويل والإنجاز وفق شروط العقلانية الموسعة؛ وتركها للأفراد، كلما كانت مادية وخصوصية. لكن هذا ينطوي على خطر كبير وهو احتمال بقاء قطاعات كبيرة من السكان دون تحقيق الحاجات الأساسية العاجلة التى تكفل بقاءها، من غذاء ولباس ودواء وسكن...،

وهنا تطرح إشكالية ما هي الحدود التي يضمنها المجتمع تضامنيا مع جميع أفراده ؟ هل هي الحاجات الأساسية أم الحاجات الإنسانية ؟ أم كل الحاجات المتوافقة مع بناء القدرات ؟

نستعرض المفاهيم ثم المقاربات و الاقتراحات .

أ/ **الحاجات الأساسية**:**Basic Needs**: ساهم هذا المفهوم في تحويل نظريات التنمية من النمو باتجاه التنمية البشرية، حيث ظهر في البلاد الرائدة اجتماعيا في الدول الإسكندينافية **النرويج و السويد**، ثم انتقل إلى المنظمة الدولية للعمل، ثم إلى الأمم المتحدة .

- يقوم هذا المفهوم على فكرة أن حكومات العالم عليها أن تبني سياساتها الاقتصادية والاجتماعية و تنطلق لضمان الكفاية الدنيا الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، من مأكل وملبس و مسكن و صحة ...

ثم تنتقل إلى تحسين الخدمات العامة، من شبكات المياه، و الصرف الصحي، ثم المواصلات العامة،

و الرعاية الصحية و التعليم ...

- يربط مفهوم الحاجات الأساسية بين تحقيق هذه الحاجات و مراعاة حقوق الإنسان، و أن التنمية تتم بالمشاركة في اتخاذ القرار و في التنمية، و هو الشرط الأهم لتحقيق الحاجات الاساسية....

ويشكل هذا المفهوم رفقة مفاهيم: الموارد البشرية، راس المال البشري ... مقدمات غير مكتملة للتنمية البشرية المستدامة التى ظهرت كالشمس التي تغطي النجوم وتمدها من ضوئها... (**3**)

- في السبعينات، شهد العالم ولادة نهج تنموي جديد، عرف بمنهج أو مقاربة الحاجات الأساسية

Basic needs approach طرحته منظمة العمل الدولية (**I .L. O**) ، (**4**)

يتلخص جوهره في أنه على الحكومات تقديم الخدمات الأساسية، كالعناية الصحية و البنى التحتية و خدمات التعليم. (**5**)

- هكذا وجد هذا المصطلح نفسه شعارا و موضوعا للتحرك العفوي للجماهير للمطالبة بالحقوق الأساسية، خاصة في مراحل الركود و الأزمات، مثل ما حدث في الجزائر سنوات 88/87.

لكن اختزال التنمية في مفهوم الحاجات الأساسية يقزمها، و يجعل هذا المفهوم غير جدير بالنشدان و التضحية و التبني و ذلك لـــ :

- وجود حاجات إنسانية أساسية أخرى، كالإصرار على الحرية، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية...

– و أن مفهوم الحاجات الإنسانية الأساسية، ينبغي أن ينظر إليه في إطار حركي لا سكوني، ذلك أن تحقيق جيل (مستوى) من الحاجات يفتح الطريق للمطالبة بجيل أعلى منه، من العلم و المعرفة و الراحة...(**6**)

سؤال آخر يطرح نفسه، لمن توجه التنمية ؟ الجواب البديهي للشعب بأكمله، إلا أن هناك أولويات حرجة ينبغي أن توجه إليها قبل غيرها، وهي الفئات المحرومة، والتي تمكنها من العيش المقبول، حتى يكون ذلك منطلقا وحافزا لها للمساهمة في التنمية. ويطرح إشكال مضاد، هو هل نترك الأغنياء و الموسورين دون تلبية حاجاتهم؟

وفقا لمنطق توالد الحاجات، أي بعد إشباع حاجة أساسية، تأخذ مكانها حاجة أخرى لتصبح بدورها أساسية بحاجة إلى إشباع، أعني (أساسية في نظرهم) تحفزهم على المساهمة بشكل أكثر فعالية في التنمية.

إن التنمية بالمفهوم المسطح و– الشعبوي، الذي يرمي إلى وضع البشر على نفس خط الانطلاق، على نفس المستوى من إشباع الحاجات... هو تجن (جناية) على الخصوصيات الإجتماعية و السنن الكونية،

وخاصة سنة الاختلاف والتفاوت والتي ينتج عنها التآزر، أو حتى التدافع والتغابن وتبادل المصالح.

فالمطلوب هو تأهيل الإنسان بالمستوى الضروري من الحاجات التي تقضي على عطالته وتمكنه من المساهمة في التنمية، وليس أن نجعل الجميع متساوين في المستوى المعيشي ثم نسوقهم كموجة واحدة، فالتفاوت سنة

وواحدة من الحقائق الإنسانية المحركة للتنمية .

و لعله من المهم أن نذكر هنا **بالأساس الفلسفي للعلاقات الانسانية**. (**7**)

1– **المصلحة المشتركة**: و التي يترتب عنها تكامل مصالح الافراد في كل المقويات .

2– **تباين الأفراد**: بدنيا، عقليا، نفسيا... تزداد هذه التباينات توسعا ورسوخا مع الزمن، وهذا ما يؤهل المجتمع للتخصص و تبادل المنافع حسب القدرات .

3– **الدوافع**: و هي الوسيلة لتحقيق الرغبة لدى الأفراد لتحقيق هدف معين، أي أن كل سلوك وراءه سبب، و هذه الدوافع ليست منسجمة و متجانسة باطلاق بين مجموع الأفراد، بل تختلف باختلافهم.

4– **الكرامة الانسانية**: كل فرد يرغب في أن يعامل باحترام و تقدير، أن يعامل كإنسان، وأن لكل فرد شخصية مستقلة،...

- ومنه فإن كل فرد حر يسعى إلى تحقيق سعادته، طالما كانت تصرفاته في حدود المسؤولية و الحرية .
- ولابد من عدم انتقاص الأفراد، وتقييمهم على حقيقتهم بكل طاقاتهم و قدراتهم...
- أو ليس الفقير بحاجة إلى احترام الذات؟ أم هو بحاجة إلى الخبز فقط!!!
- لابد من إعادة قراءة في نموذج (ماسلو) للحاجات المعتمد في التنمية البشرية، هل نقلب الهرم؟
- أم نجعله مستطيلا؟ هل هناك نموذج واحد يحتذى لمن اراد النجاح؟ .

ب/ مركب الحاجات الإنسانية: بذل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP من خلال منظري التنمية البشرية، كل الجهود لبيان الجوانب المتعلقة تشكيل القدرات الإنسانية، و لم تعط الإهتمام اللائق للمحور الثاني المتعلق بتوظيف هذه القدرات في التنمية، مما عرضها لانتقاد كبير: إلى متى سنظل نبني القدرات؟ أو متى سيشرع في استغلالها؟

هذا الإشكال والقصور العملي إنما هو نتيجة حتمية للقصور النظري، المتعلق بالمحور الأول من التنمية البشرية ببناء القدرات وتشكيلها، هذه القدرات متمحورة حول الحاجات الإنسانية ومكمن الإشكال والخلل هو أن **المقاربة التى نحتها هذه النظرية تقول أن الحاجات الإنسانية كلها أساسية** (**8**)

عكس مقاربة الحاجات الأساسية للمنظمة الدولية للعمل LIO ، (**9**)

وهذا رغم التوافق الكبير بينهما في تصنيف الحاجات.

ونستعرض هنا باختصار الحاجات الإنسانية، ونلاحظ مدى توافقها مع الحاجات الأساسية: (**10**)

- حاجات النمو البدني: غذاء، لباس، سكن، حركة.
- حاجات النمو المعرفي: تعليم بأطواره، تدريب، بحث و تطوير.
- حاجات النمو الاجتماعي: تواصل، مشاركة، امن، ترفيه.
- حاجات النمو النفسي: طمأنينة، مودة، تقدير للذات و من الغير.
- حاجات النمو الروحي: حرية الدين التعبد، المساواة، العدل، حقوق الإنسان.

إذا قلنا بفرضية أن هذه الحاجات الإنسانية كلها أساسية، فذلك يعني أن إشباع حاجة لا يعني إشباع بقية الحاجات، والتأكيد على ضرورة الوفاء بكل الحاجات الإنسانية ككل موحد

يقتضي عدم التفاوض عند إشباعها... و هذا المفهوم يتعارض مع مفاهيم الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية، أو الحاجات الأولية والحاجات الثانوية، وغيرها من التصنيفات. (**11**)

2-1 التحديات التي تواجه النموذج

أ/ التحديات التي واجهت نموذج الحاجات الأساسية: لقي مفهوم الحاجات الأساسية معارضة و عدم قبول من طرف الدول النامية، و هناك نظرة شك واتهام للمساعدات الحكومية و الهيئات الدولية، وهذا راجع لكون بعض المانحين يستغلون المصطلح و يسيئون استعماله و ترجمته.

سوء الفهم هذا أخذ الأشكال التالية: (**12**)

1- مقاربة الحاجات الأساسية ترجمت على أنها بديل للنمو، التحديث، التصنيع، الانطلاق الذاتي...

التصنيع نجح في الشمال وحدث الآن أن الدول ان الدول الغنية تحاول صد الفقراء من اقتفاء آثارهم، أحيانا تحت مبررالاعتبارات الايكولوجية، وأحيانا لاعتبارات تلبية الحاجات الأساسية...

2- شعار الحاجات الأساسية أُستعمل كمبرر لعدم تقديم الإعانات أو لتقليصها، بحجة نقص المشاريع و عدم فعاليتها في الدول النامية، والاستعمال المفرط للموارد المحلية...

3- الدول متوسطة الدخل تتخوف من حرمانها من المساعدات، بحجة التركيز على الدول الأكثر فقرا. (**13**)

4- الحاجات الأساسية يمكن أن تستعمل كمبرر للحمائية من طرف اللوبيات في الدول المتقدمة...لكبح النمو السريع للصادرات الصناعية من الدول النامية.

5- إعتماد مفهوم الحاجات الأساسية يسمح بانتهاك السيادة الوطنية والخطة المستقلة للأولويات التنموية.

6- المصطلح يمكن أن يستعمل كواجهة تخفي الكثير من التناقض بين المعايير السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية...

7- وراء كل ذلك فان مصطلح الحاجات الأساسية أُستعمل لصرف الإنتباه عن النظام العالمي الجديد...

نشير في الأخير إلى أن جوهر النقاش هو التضارب حول ما إذا كان الفقر نتيجة استغلال الدول المتقدمة، وأنه يتعلق بقواعد النظام العالمي، أم يهمل دورها، و أنه نتيجة هيكل القوى وتصرفات الهيئات السياسية في الدول النامية... و كل جهة تحاول إلقاء اللوم على الجهة الأخرى...

علينا أن نعترف حقيقة، أن الدول النامية لها أهداف مفضلة و مسبقة على تحقيق الحاجات الأساسية، مثل الحاجات العسكرية، الإستقلال، التصنيع، توفير فرص الرفاهية و الكمالية للطبقات العليا...

لكن رغم الحساسية تجاه هذا المفهوم فإنه يوجد في قلب السياسات و الاستراتيجيات الوطنية، كذلك الدول الكبرى التي تأخذ بفرضية (مسلمة) التداخل الحضاري، تستغل كل المفاهيم والحجج والوسائل حتى بالتدخل المباشر في الدول النامية للإبقاء على تميزها وتفوقها وريادتها.

وإذاكان المطلوب هو إعادة تخصيص موارد الدولة، فالأفضل أن نقول المجتمع، أي موارد الأمة كلها بما فيها ما بأيدي الأفراد و القطاع الخاص، لزيادة فعالية هذه الموارد في الرفع من مستوى التنمية البشرية.

ويجب أن يكون ذلك بصفة متوازنة تشمل كل الحاجات، بصفة تتوافق مع الأهداف الكبرى التي ينشدها المجتمع، والأولويات التي يرتبها... فالإستثمار في رأس المال الإجتماعي للمجتمع، والمحافظة على نصيب الأجيال القادمة من الموارد، وتحصيل الحاجات المعنوية والأمن الوطني والإستقلال والريادة...

كلها حاجات أساسية تتحاشاها تقارير التنمية البشرية.

وواقع الأمم المتحدة بمختلف فروعها أنها تتبنى، إن لم نقل محكوم عليها بتنفيذ، وجهات نظر الدول الرأسمالية الكبرى. ومبدأها في ذلك أنها تحاول قدر المستطاع الإبقاء على فجوة التنمية التي تفصلها عن الدول النامية، ليس من خلال التحكم في الميزات التنافسية فقط، وإنما كذلك من خلال زرع و تعميق

النقائص التنافسية (14) : في الدول النامية، من خلال الوسائل التجارية و النقدية والمالية العالمية، بل حتى من خلال التنظير العلمي والتدخلات السياسية والعسكرية...

خاصة في ظل إدراك الدول المتقدمة لتصميم الدول النامية على التنمية والقضاء على التخلف، وتسجيل معدلات نمو اقتصادي متزايدة، بينما يشهد النمو في الدول المتقدمة ركودا وتراجعا، مقارنة بسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

يحاول الغرب إستعمال مبادئ نهضته لتحطيم كل أمل في النهوض في الدول النامية، فالفردانية ثبت لدى الغرب عوارها، فهي تدعو الآن إلى عقيدة الجماعة، والعقلانية الفردية تحاول استبدالها بالعقلانية الموسعة والجماعية، وهكذا الكيل بمكيالين...، ونفس الكلام نلحظه في الواقع من خلال التجربة الفلسطينية النموذجية في الديموقراطية التي يحاربها الغرب إقتصاديا وسياسيا، في حين تدعم الأنظمة الأكثر شمولية وديكتاتورية وإجراما في العالم، لمجرد كونها موالية لها...

فالدول الغربية تسعى إلى ضمان إستمرارية الرأسمالية العالمية، و تحاول إخماد كل محاولة إستقلال عنها من طرف الشعوب، فاذا تحركت الشعوب حاربت الحكومات حتى ولو كانت ديموقراطية،

وإذا ضعفت الشعوب دعمت الأنظمة حتى و لو كانت قمعية و ديكتاتورية...

وهكذا يريدون من الحكومات أن تتحول إلى مكاتب لجمع المعلومات للحكومة العالمية، والتدخل الاجتماعي لضمان هدوء الشارع في الدول النامية بعيدا عن تحقيق وظيفة اعادة توزيع الدخول بالمفهوم الذى تعمل به الدول الكبرى، لكن أين بقية الوظائف الكبرى من إعادة تخصيص الموارد، وتلبية الحاجات التى لا يمكن للافراد الوفاء بها.

وهكذا يحاول النظام الرأسمالي العالمي تعطيل دور الدولة و تقزيمها و ثنيها عن لعب دورها في إحداث التنمية، نفس الدور الذى لعبته حكومات الدول الكبرى في بداية نهضتها.

رغم هذه النظرة الناقدة، فإنه ليس من المبرر رفض الحقائق المؤلمة التى تشخصها تقارير التنمية البشرية، و التي ملخصها الفشل في تحقيق التنمية من خلال النماذج السابقة المستوحاة أو المنقولة عن النموذج الغربي الرأسمالي. لابد من قراءة ذاتية لهذه الحقائق.

ومن بين التوصيات التى لابد أن نخرج بها هى أنه لا مناص من اعتماد نموذج تنموي ذاتي، يقوم على استعاب الخصوصيات المختلفة للأمة: الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، الروحية...

وكذلك التداعيات الدولية و مختلف اتجاهات البيئة العالمية، المتسمة بسيادة العولمة الغربية والتي تسعى إلى تقزيم دور الحكومات وتعطيل دورها في تنمية بلدانها، و تسعى إلى تحويلها إلى مجرد مكاتب تابعة لها لاعداد الإحصائيات لهيئات العولمة و تنفيذ التوصيات التي تنصح بها. (15)

*** أسباب رد الفعل السلبي من الدول المتقدمة و التي أبدت تذمرها ظاهريا من مقاربة الحاجات الاساسية بدعوى:**

– أن المقاربة تقضي على الإستثمار والإنتاجية والنمو، بسبب أثرها على الإستهلاك الجاري و تحويل الرفاهية التي تتحملها الدول المتقدمة.

– أنه لا جديد ما عدا الشعار، فقد حدث ذلك دوما تحت شعار محاربة الفقر، التشغيل، التنمية الريفية ...

– الدول المانحة تستجيب للدول النامية، لكن عمل هذه الاخيرة في أحسن الأحوال تنتظر الحظ، و في أسوئها فهي رافضة...

– تحقيق الحاجات الأساسية تعترضه العوائق السياسية في الدول النامية .
– الحاجات الأساسية هي بمثابة حصان طروادة للاشتراكية و الشيوعية، لكن أغلب الدول التي تتعامل معها لا تريد تبني هذة الايديولوجية و نموذج الحكم.
– الحاجات الأساسية كثيرا ما تترجم بتدخل الدولة في السوق، و مختلف أشكال البيروقراطية التي تختفي وراء الحاجات الأساسية مرفوضة.
– الحاجات الأساسية لم تعط اهتماما للمرحلة الإنتقالية، للتضخم، حركة رؤوس الأموال الإحتجاجات، وحتى الإنقلابات التي تحدث أحيانا لمنع الحكومات من تبني الحاجات الأساسية.
– مفهوم الحاجات الأساسية ليس له مفهوم تحليلي، و هو بصفة عامة شعبوي، فلا أحد يريد الكلام عن أهدافه بموضوعية (**16**).

كل هذه الإنتقادات و الرفض المبرر و غير المبرر من الطرفين، الدول النامية و الدول المتقدمة، لم تسمح لهذا المفهوم أن يعمر طويلا، أو أن يجد من يحتضنه، إلا أنه بقى نظريا قيد الحياة...، ليظهر من جديد في نظرية التنمية البشرية، بعد الإخفاقات و التغيرات التي مست النظام الرأسمالي العالمي.

ب/ التحديات التي تواجه نموذج الأمم المتحدة للتنمية البشرية: إضافة للانتقادات التي وجهت لنموذج الحاجات الأساسية أعلاه والتي تبقى في أكثرها صالحة، فإن نموذج التنمية البشرية الذي تتبنا ه الأمم المتحدة وتروج له، و رغم القبول الواسع الذي لقيه تشجيعا من الدول المتقدمة و تبنيا من الدول النامية، إلا لازال يواجه العديد من التحديات إن على المستوى التنظيري أو على المستوى العملي.
– التحدي الكبير الذي يمس نظرية التنمية البشرية في جوهرها، هو إلى متى سنظل نبني في القدرات البشرية؟ و متى سنشرع في توظيف هذه القدرات؟
أو كيف و من أين لنا أن نحقق كل هذه القدرات و نشبع كل هذه الحاجات الإنسانية، التي لا تقبل التجزيئ ولا الفصل، حتى نتمكن من الشروع في المحور الثاني للتنمية البشرية، المتعلق باستغلال القدرات، إذا لم تكن هناك أولويات، و كنا نرفض تصنيف الحاجات إلى أساسية وكمالية؟ هذا ما يستدعي تعديلا في أسس النظرية.
– إذا كانت مقاربة الحجات الاساسية قد رفضت من طرف الدول المتقدمة بحجة استعمال الدول النامية للمصطلح كمبرر للتدخل في الاقتصاد بحجة توفير الحاجات الأساسية للسكان،

و ربما حتى في تبني النهج الاشتراكي...، إلا أنها،وعلى النقيض من ذلك تماما، سارعت إلى تبني مقاربة الحاجات الانسانية و الترويج لها لأنها ترمي من خلال ذلك إلى إرهاق الدول والحكومات بضرورة توفير الحاجات الأساسية (كل الحاجات أساسية حسب المقاربة !!) وهذا لصرفها عن الاستقلال في نهجها التنموي بعدما فشلت كل الوصفات التي قدمها النظام الرأسمالي .

ثانيا: الدور الاقتصادي للدولة بين الحجر و الأبوية

2-1- عولمة الرأسمالية: تعاظم دور العولمة، التي تشير إلى " **التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، والذي يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار، لاغيا بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال**" . [17]

وساهم في تعاظمها عدة عوامل: الثورة العلمية التي زادت في تحرير الطاقة البشرية، وتحسن استغلال الموارد، وانعكاس ذلك على الإنتاج وتنمية الإنسان، واستخدام الانجازات التقنية في الإنتاج والاتصالات...

أ/ لقد ترتب عن العولمة آثار مهمة نوجزها فيما يلي: [18] :

- إسقاط المفاهيم والأسس، والأساليب، التي سادت من قبل، وحلت مكانها أسس تجعل التكامل ممكنا...
- إنهيار مفهوم الزمان، بحيث تداخل الحاضر والماضي والمستقبل، وتحول مفهوم الوقت من قيد إلى مورد، كما انهار مفهوم الثبات والاستقرار و التحليل السكوني الملازم له، وحل محله مفهوم التغير والحركية، فالثابت الوحيد في الحياة إنما هو التغير فقط.
- بروز قوة المنافسة والتدافع بين الأعوان والدول والحضارات،
- إنهيار أسس الوطنية وبروز أسس العالمية.
- ظهور توجهات إلى التحالف و التكامل بدلا من الإنعزال.
- تعالي قيمة الجودة بمعناها الشامل للوصول إلى تحقيق الرضى.

وقد أصبح الإنخراط في سلك العولمة مرادفا " **للمعاصرة الحديثة**" ، وتباينت المجتمعات في درجة التهيؤ والاستعداد لذلك، وهذا ما يقتضي الأخذ والتمكن من جملة عناصر ثورة العولمة، حيث لا يجدي التجزئ، حتى لا تتعرض الأمم للتهميش والإقصاء والتراجع.

يسعى الكثير من المسئولين والأكاديميين، في العالم الثالث، إلى تكذيب ونفي حقيقة التدافع الحضاري والتنافس البشري، ويحاول أن يقنع نفسه قبل غيره بصحة فكرته ويروج لها من

خلال منتديات، حوار الحضارات والأديان والتقارب في مختلف المجالات، ثقافة، اجتماع، اقتصاد، سياسة....،

وينفق عليها أموال طائلة في شكل مؤتمرات و مآدب...و إنما يشكل هذا رضوخا و ذوبانا في تيار العولمة، وعملا بالإنهزامية، و لكن هل سينجح في تقمص شخصية الأخر و يحقق ما حققه؟...

هذا ما تكذبه وقائع عقود من التقليد الأعمى " **كالمنبت لا أرضا قطع و لا ظهرا أبقى** "(**19**).

لنسلم بحقيقة التدافع الحضاري بين الأمم كما نظر له الغرب أمثال "هتينغتون" و" فوكوياما" في مقاربتيهما نهاية التاريخ و صراع الحضارات، و لنراجع تجارب الدول الكبرى، كيف نجحت في بناء مجدها، أو على الأقل لنرجع قليلا إلى الوراء، أو حتى في واقعنا الحالي، كيف استطاعت دول نامية الإقلاع و اللحاق بركب التنمية، أمثال ألمانيا، اليابان، ماليزيا، الصين...

برزت توجهات للانخراط في سلك العولمة، و يظهر ذلك جليا في: (**20**)

- التحول في العالم إلى الأحادية القطبية مهيمنة، القائمة على التوجيه و السيطرة...
- تحول معظم الدول إلى اقتصاديات السوق، وإعطاء الأولوية لقواعد السوق في حقل التنمية الاقتصادية.
- الإنطلاقة الهائلة للثورة التقنية، وانتشار تطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة.
- إشتداد المنافسة العالمية، واعتماد البحث والتطوير كأساس لإنشاء الميزة التنافسية للمنظمات والدول.
- صاحبت العولمة تحولات مجتمعية، في التوجه نحو المشاركة السياسية، الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان... - كما صاحبتها الصحوة الثقافية، والانتباه إلى أهمية التعليم وتنمية القدرات البشرية في النهضة والتنمية،

فسارعت معظم الدول إلى تبني مناهج طموحة لتأهيل هذه القدرات علميا، صحيا وثقافيا ومعنويا، مع بروز وتبلور السمعة المحورية له في الإهتمام بالإنسان، وتنمية واستثمار قدراته.

- بالإضافة إلى الاهتمام بالبيئة، وضرورة وضع نظم وضوابط للمحافظة على إطار الحياة وترجم ذلك في مختلف المنظومات المجتمعية، الثقافية، التعليمية، الإجتماعية، السياسية...

ب/ و من بين الإشكاليات المرتبطة بالعولمة: (**21**)

*– ضرورة الحديث عن التجديد الإنمائي، وارتباطه المباشر بمفاهيم العقل والعقلانية أو الرشاد والتفكير ومقاصده واهتماماته، ومدى ارتباط ذلك بالسياق الزماني والمجتمعي.

والتحدي المطروح، نلخصه في ضرورة تكوين عقل جديد لعالم جديد، بالإعتماد على قوة التعليم والتفكير العلمي، بكل أبعاده القيمية والإجتماعية والمادية.

– إشكالية الموائمة بين الخصوصيات والتماسك الاجتماعي وبين الذوبان في قيم العولمة قيم الرأسمالية المادية اللاخلاقية واللاجتماعية وقد خلصت لجنة " **جاك ديلور " المعنية بالتربية للفرد، التابعة لليونيسكو، إلى أن الإنسان يعيش في بيئة تسودها التوترات، و التي تتجلى مظاهرها في:

– التوتر بين التقاليد والإنغلاق، وبين الحداثة والانفتاح.

– التوتر بين العالمي والمحلي، بين الكلي والخصوصي .

– التوتر بين الجهود التي تتطلب زمنا طويلا، وبين الخضوع لحاجة الجماهير الآنية وللمشكلات الراهنة. (**22**)

– التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص، كيف نوفق بين " **المنافسة الحافزة** " و " **التضامن الموحد** ".

– التوتر بين توسع المعارف الهائلة و تباطؤ قدرة الإنسان على استيعابها.

– التوتر بين المادي و الروحي، في ضوء بروز تذمر عالمي ومناداة بعودة القيم الروحية.

***– تراجع دور الدولة في التنمية تحت ضغط مد العولمة، والتوترات الداخلية الناتجة عن فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهداف التنمية، في مسيرتها السابقة.

2–2– دور الدولة في التنمية: تعمل العولمة في اتجاه مضاد لسلطة الدولة، وبالتالي وقوع الأفراد والمؤسسات والهيئات الدول رهينة كيانات قوية، تمارس الهيمنة والصراع من خلال وسائل وآليات غير تقليدية، من خلال: السياسة، الاقتصاد، الإيديولوجيا،... وحتى الوسائل العسكرية.

لكن رغم كل ذلك، تواجه العولمة إفلاسا في نهجها، ومزيدا من المعارضة من الدول والشعوب الضعيفة،

والتي تسعى لتطوير مناهج تنموية مغايرة لليبرالية العولمة، وعودة الأمم إلى حالة من النقد الذاتي البناء،

والبناء الذاتي، الذي يترجم في شكل مشاريع تنموية متكاملة ومتوازنة ومستدامة....(23)

* **أي وظيفة للدولة؟**: هناك اتجاه لحصر دور الدولة في معالجة مظاهر اختلالات السوق، المتمثلة في الاحتكارات وسوء تخصيص الموارد، والآثار الخارجية السلبية ، وما يرتبط بها من السلع العمومية، إضافة إلى وجود حاجات لا يقوى السوق على الوفاء بها، ولكن هي ذات أهمية كبيرة مجتمعيا وتركها للسوق تنتج عنه أزمات كثيرة، كما حدث خلال مراحل تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي، إضافة إلى تعرض السوق للهزات والأزمات وما يصاحبها من لاستقرار: بطالة، تضخم، تراجع للنمو والدخل....

وكذا عدم قدرة السوق على تحقيق عدالة في توزيع الدخول، وعدم توافر المعلومات بطريقة عادلة لكل الأعوان في السوق، وغيرها من الاختلالات، مما يؤثر على عقلانيتهم وقراراتهم. (**24**)

هذا الإتجاه يحصر دور الدولة في الوظائف التقليدية للدولة الرأسمالية: إعادة توزيع الدخول، إعادة تخصيص الموارد، والمحافظة على الاستقرار، باستعمال السياسات الكلية: المالية، النقدية، التنظيمية...

والسياسات الإجتماعية، وبدرجة أقل بعض النشاطات الإنتاجية للسلع العمومية، وحماية البيئة... (**25**)

لكن بعيدا عما يراد لها من دور، وفق أطروحة العولمة، فقد لعبت الدولة دورا بارزا في التنمية، وأساسا في الدول الصناعية الكبرى التي تقود العولمة. فقد كان لها دور كبير في إنشاء وتحسين العوامل: من يد عاملة، معارف – التعليم- تدريب — وتكوين، معلومات اقتصادية، هياكل قاعدية، ترقية البيئة الثقافية والاجتماعية.... وبصفة عامة البيئة التي تحتضن التنمية وتحفز على إنشاء الميزة التنافسية الشاملة للأمة وتطويرها و المحافظة عليها. (26)

لكن الدول المتخلفة لم تدخل بعد عصر ما بعد الحداثة **poste modernisme** والذي رافقته التحولات و الاتجاهات المعاصرة التالية: (**27**)

1- التحول التركيزي من النمو إلى التنمية، لم يعد النمو الاقتصادي معيارا للسباق، فالتوجه الحالي هو التنمية، أي ترجمة النمو في واقع الشعوب، بحثا عن مصدر جديد للنمو، ووجهته الجديدة هي الإنسان.

وهكذا يمكن القول: **أن التنمية تؤدي إلى النمو حيث عجز النمو أن يؤدي إلى التنمية.**

2- التحول النسبي من النظرة الكلية إلى النظرة الجزئية و هذا حتى لا يحصل إهمال لأي جزء وكذلك لنراعي الخصوصيات الجزئية دون التغاضي عن التكامل، مثل إنشاء مراكز للبحث والتفكير والإبداع، وللمتميزين.

3- التحول من المركزية إلى اللامركزية، بهدف إعطاء حرية ومرونة أكبر في النشاط، دون الالتزام الحرفي بنموذج معين أو سلطة عليا، وهذا ما يمكن من استيعاب الخصوصيات في التخطيط و التنفيذ.

4- التحول من كلية التكنولوجيا إلى جزئيتها، وهذا لأن التنمية تتطلب التركيز على مناهج البحث والمعرفة والإبداع والتنوع.

ورغم كل هذا فالتنمية عملية متكاملة، غير خاضعة في واقعها للتجزئة، إذ ترتبط مكوناتها ارتباطا عضويا، على عكس أدبيات التنمية المحشوة بالإتجاه الإنفصالي والتجزيئي بين مختلف عوامل التنمية: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، نفسية وروحية. لابد من إدراك كلي لهذه العوامل في تفسير التنمية أو التخلف، وغالبا ما يحدث الإنفصال بين الاقتصادي وغير الاقتصادي، وإغفال الهوية الإجتماعية للاقتصاد، وهذا ما أدى إلى عدم إدراك حقيقة النجاح أو الفشل، إذ أغفلت العوامل السوسيو- ثقافية للتنمية، فقد قلدنا الغرب ماديا ولكن غفلنا عن الإعداد الاجتماعي- الثقافي الذي لازم ذلك.

ثالثا: نقاط و توجيهات على الطريق الصحيح للتنمية

3-1 تجارب ناجحة للتنمية الذاتية

أ/ **النموذج الياباني**: اليابان الذي خرج محطما بعد الحرب العالمية الثانية ومهانا بعد عشرين سنة، زعزع العالم الغربي وبدأ يدخل عليه الحزن، بفعل توغله إلى حماه وساحاته تجاريا واستثماريا، رغم عزلة اليابان وفقرها المادي للموارد الطبيعية والطاقة والغذاء...إلا أنها افتكت مرتبة مشرفة عالميا الثانية أو الثالثة حسب الإحصائيات.

ما هو هذا الخليط السحري الذي تمتلكه اليابان و الذي يفسر هذه المتناقضة. (**28**)

نغوص في عمق التجربة اليابانية و نلاحظ كيف يوفق بين المتناقضات ً **تقاليد – حداثة** ً، ً **الهدوء – العنف** ً.

في قلب كل محاولة لفهم الحقيقة اليابانية نجد الإشارة إلى الخصوصية ً **الاجتماعية – الثقافية** ًالتي تجعل منه حالة خاصة وأصيلة: التكوين الثقافي، تاريخه، تقاليده، لغته، نظامه القيمي،... التي تشكل قاعدة سلوكه وتصرفاته الاقتصادية. (**29**)

هذه الخصوصية التي تجد الرعاية و الصيانة و التحسين، لضمان بقائه وأمنه الوجودي، هذه المفارقة، ناتجة عن تصميم المؤسسة اليابانية كجماعة إنسانية، وتصنف العمال كشركاء.

تذكرنا المؤسسة اليابانية أن الأهداف الحقيقية لأي مؤسسة هي أهداف نوعية Qualitatif

والدولة، بصفتها مؤسسة المؤسسات، والمؤسسة التي ينتظم فيها المجتمع، أولى بتبني هذه الحقيقة، بدلا من إعطاء الأولوية للأهداف المادية الظرفية لعاجلة! (**30**) ونجد هذه الإيديولوجية مجسدة في شعارات:

" **نشتري دائما سلع يابانية" توافق و صرامة"، " وحدتنا" العائلة الكبيرة ...**

هذه الإيديولوجية، كما قلنا، تولد سلوكات وتنتج قيم وتطورها، وتترجم هذه البهجة والاعتزاز الوطني في الواقع من خلال دور الإفراد والهيئات والحكومة، تترجم في نموذج وبيئة "**سوسيو–ثقافية**" تزيد من عقلانية اليابانيين وتمكنهم من التفريق بين المظاهر والحقائق والتوافق الكبير بين المنتجين والعمال والمستهلكين، تدفع العامل إلى إتقان عمله، والنقابة إلى المساهمة في جودة النتائج، والمستهلكين للوفاء للعلامة اليابانية ولو بسعر أعلى من سعر السلع المستوردة... وهذا التوافق والتناغم في محله، فنجد مثلا شدة المنافسة بين المتعاملين والمستثمرين. ويبقى ذلك دائما في إطار من التوافق و التآزر، و الذي تمثله الدولة من خلال هيئاتها، مثل السفارات ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية MITI التي زعزعت أوروبا. (31)

ب/ التجربة التنموية الماليزية: أهم ما تعزى إليه الطفرة الآسيوية من عوامل، اعتمادها على الموارد البشرية الغنية بالمكون التعليمي، التدريبي، هذا فضلا عما تشير إليه الدراسات من توافر تلك المجتمعات على قيم " **سوسيو–ثقافية** " عالية، وعادات العمل، والمثابرة، و النظرة المستقبلية، وعدم الإسراف الإبتعاد عن الاستهلاك المظهري، وتوزيع متقارب للدخول... وهي عوامل مهمة بمعيار التنمية البشرية، والتي مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية، رغم افتقارها إلى الموارد المالية والطبيعية والطاقة والأموال. (**32**)

وقد نجحت **ماليزيا** في تجسيد هذه الطفرة، فقد تمكنت من مضاعفة متوسط دخلها للفرد بعشر مرات خلال عشرين سنة من 350 $في 1970 إلى 3500 $في 1994 ومما يميزها أنها تبنت نموذج تنموي متوازن في إطار إستراتيجية تنموية بأهداف بعيدة المدى (20 سنة) في حين نجد دولا أخرى لم تحقق زيادة في الدخل الفردي إلا بنسبة 20%. (**33**)

و لنترك أحد منظري هذه التجربة، ليشرح المحاور الأساسية لتنمية الموارد البشرية، و هو "**مهاتير محمد**" الذي **بقي مشرفا على التجربة الماليزية لمدة 20 سنة كرئيس للوزراء**، حيث يحدد المحاور الكبرى للتنمية فيما يلي: (**34**)

1– تكوين المهارات التدريبية و تنميتها، بإيجاد البيئة الثقافية السليمة التي تؤسس لقيم العمل و الأخلاق

2- تدريب متخصص، لتغذية الصناعات المعقدة والوظائف التي تزيد معها القيمة المضافة ويترتب عنها الإبداع والتجديد.

3- تطوير مناهج التعليم بصورة تتفاعل مع التجديد وتؤهل الموارد البشرية، وتعلم اللغات الأجنبية للتواصل مع المستثمرين.

4- إنتقاء المديرين، فنجاح أي مشروع يتوقف على مهارة المديرين. فقد استفادت ماليزيا من التجربة اليابانية، وعملت على محاكاة طرقها ومبادئها، مثل التحكم في الوقت، التحكم في الجودة، إشراك العمال، نشر ثقافة العمل...

5- إتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي منهجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واهتمت بتنمية الموارد البشرية كأساس جوهري فقفزت بذلك من هاوية التخلف إلى الريادة متبوئة المرتبة السابعة عشر في سلسلة التقدم الصناعي فأصبح الدخل الفردي أكثر من 10000 دولار سنة 2005.

ج/ عناصر التجربة الماليزية: (**35**)

1- دعم الأسر الأكثر فقرا، وتحفيزها بطرق فعالة للمساهمة في التنمية: قروض بدون فوائد المرافق الأساسية، الهيئات المدنية...

2- تعزيز التعليم والإستثمار في البشر، من خلال نظام تعليمي قوي، لتلبية الإحتياجات من القوة العاملة الماهرة فتم إنفاق 20% من الميزانية القومية على التعليم، أعلى من تلك الموجهة للدفاع و إرسال 50000 طالب إلى الخارج يمثلون نصف عدد الطلاب (في وقت سابق) لتحصيل مختلف العلوم المتطورة و العودة لاستغلال تلك الكفاءة في البلد، مع التأكيد على العلوم المطلوبة للتنمية وليس على مواضيع أدبية والغناء على الأطلال.

3- حل إشكالية الأصالة و المعاصرة، فقد وفقت **ماليزيا** في التوفيق بين الأصالة والدين والثقافة وبين الحداثة والتنمية، فالإسلام يدعو إلى يدعو إلى محاربة الفقر، ويحث على التمكن والريادة ...

4– الأخلاق والقيم الفاضلة – حماية البيئة — تقوية القدرات الدفاعية للامة ...

5- الإستفادة من التنوع العرقي والديني، والقضاء على كل أسباب الصراع وضمان الحرية وتقاسم الثروة بالعدل.

6- الحرية والعدالة، فالتخلف لا يرجع إلى قلة الأموال ولكن لعوامل اجتماعية و ثقافية من حرية وعدالة وتوزيع الرفاهية، سياسة تتعلق بالحريات والحكم و الديموقراطية، القيم، المبادئ، الاعتزاز القومي... فالأولوية في ماليزيا للكفاءة التنموية، فالحرية و التنمية متلازمان، فأي ديموقراطية في غياب التنمية؟، بالإضافة إلى أنه لا توجد ديموقراطية نموذجية واحدة.

طرح رئيس الوزراء الحالي: (**داتو سري عبد الله أحمد بدوي**) مشروعا مستوحى من **نظرية الحضارة** ل **مالك بن نبيً** (**36**) يجعل من الإسلام محركا للأمة، سماه **الإسلام الحضاري** يشمل عدة محاور تتعلق بـــ : - تقوى الله – الحكومة الأمينة – حرية و استقلال الشعب – التمكن من العلوم و المعارف – تنمية شاملة و متوازنة – تحسين نوعية الحياة – حفظ حقوق الأقليات.

تجارب أخرى غنية بالدروس، التجربة الألمانية، الكوبية، الصينية، الإسبانية...بل كل التجارب مطروحة للدراسة و الإستفادة منها، و لما لا إعادة قراءة في الرأسمالية الغربية منذ نشأتها، والأسس التي قامت عليها....

2– نتائج و توصيات

أ/ النتائج:

- لقد ترتب عن العولمة تغير في المفاهيم، و العلاقات، والواقع، مما أثر على الشعوب في اتجاهات مختلفة.
- التدافع الحضاري والتنافس البشري حقيقة استراتيجية، تميز الأمم والمجتمعات وكل الاعوان.
- الدول النامية لم تستوعب حقائق العولمة بالشكل الكافي.
- رغم إفلاس العولمة، فإنها تواصل تحطيمها لجهاز الدولة، مما يؤثر سلبا على الشعوب النامية.
- لعبت الدولة دورا بارزا في التنمية ، وفي مختلف المجتمعات، لكونها العون الأكثر عقلانية و الأكثر مقدرة...
- التنمية عملية متكاملة لا تقبل التجزئة والفصل...، ولابد من استعادة الاقتصاد لهويته الإجتماعية.
- أحد قيود التنمية ناتج عن المبالغة في افتراض عقلانية الأعوان الاقتصاديين على المستوى الجزئي، هذا المفهوم مشوه و بحاجة إلى تطوير وتعميم على كل الاعوان.
- من الضروري توسيع وتعظيم عقلانية كل الأعوان، وقدرتهم على اتخاذ القرارات المثلى وانجازها.
- تطور مفهوم الحاجات عبر عدة مقاربات ليشكل في الأخير أساس نظرية التنمية البشرية، وهو بحاجة إلى إثراء، ليعطي لها قوتها ويتجاوز عيوبها.

– تقارير التنمية البشرية تشخص الكثير من الحقائق والاختلالات المؤلمة في البلدان النامية، وتقدم تشخيصا لواقع التخلف والفشل التنموي، رغم تبني نماذج التنمية البشرية منذ اكثر من 16 سنة.

– فشل النموذج الرأسمالي في التنمية، وحتى الإجراءات التصحيحية من خلال برامج التعديل الهيكلي، مما يستدعي ضرورة تبني نماذج ومناهج تنموية ذاتية.

ب/ التوصيات:

- ضرورة تحديد المستوى الضروري من بناء القدرات البشرية (إشباع الحاجات الإنسانية) من أجل الشروع في توظيف هذه القدرات في التنمية.
- لا يمكن التخلي عن النمو بمبرر سوء توزيع ثماره، فهو المصدر لتغذية التنمية، و هو يمثل شق توظيف القدرات في مقاربة التنمية البشرية.
- منظمة الأمم المتحدة بمختلف فروعها، إنما هي بمثابة إمتداد للرأسمالية العالمية، ووسيلة لبسط هيمنتها،...لكن هذا ليس مبررا لعدم الإستفادة من التقارير التى تصدر عنها (تقرير التنمية البشرية) و لا مقاربة التنمية التى تبنتها، لابد من الإستفادة منها بنقد موضوعي؛ في الوقت الذي تستغل فيه الهيمنة العالمية هذه التقارير، لزعزعة الأمم مثل مشروع الشرق الاوسط الكبير...
- لابد من اعتماد نموذج تنموي ذاتي، يقوم على أساس إستيعاب الخصوصيات المجتمعية المختلفة، والتجارب التنموية الناجحة في كل وقت وفي كل مكان.
- نموذج الحاجات الإنسانية، الذى يشكل أساس نظرية التنمية البشرية، بحاجة إلى إثراء، لتجاوز جوانب القصور والتناقض التى ينطوي عليها وتنعكس على مستوى التطبيق بفشل، رغم ما يقارب العقدين من إشتهار المفهوم.
- وضع إستراتيجية تنموية شاملة ومتوازنة، تشارك في صياغتها وتنفيذها كل الكفاءات المتاحة في المجتمع.
- توسيع جهود المجتمع لإشباع الحاجات النفسية، والروحية، والإجتماعية، و الأمن، بمستوى يحفز البشر على المساهمة بفعالية في مسار التنمية، و عدم الإقتصار على الحاجات الفيسيولوجية مع تدهور الحاجات الأخرى، فليس بالخبز وحده يحيا الانسان.
- لابد من إيجاد النموذج **الثقافي–الاجتماعي** الذي يراعي خصوصيات المجتمع ونكيف على أساسه النموذج التنموي، لا أن نكيف النموذج الاجتماعي– الثقافي وفق النموذج التنموي، كما فُعل بنا من قبل.

خاتمة

التنمية البشرية مقاربة تنمية حديثة نسبيا، لكن المدة التي استغرقتها أعطت الفرصة للوقوف على بعض جوانب القصور فيها، إن على المستوى العملي، أو على المستوى النظري؛ إلا أنها فتحت المجال أمام الدول النامية للتفكير في نماذج تنموية مستقلة عن النموذج الراسمالي، خاصة بعد فشل هذه الاخير في تحقيق التنمية.

والإستفادة من نموذج التنمية البشرية ممكنة، بعد تطويره نظريا وتكييفه مع الخصوصيات المحلية والتحديات العالمية، ونركز على جوانب مهمة فيه. إن النجاح مشروط بتوفير حد أدنى من الإستثمار وبناء القدرات البشرية جسديا، صحيا، علميا، ثقافيا وروحيا، لتمكين الإنسان من المساهمة الفعالة والإيجابية في مضاعفة التنمية، من باب إستعمال مفهوم المضاعف، إذا أخذنا بالخصوصيات، وخاصة البيئة الثقافية والإجتماعية، التي تشكل حاضنة لنجاح أي نموذج تنموي، وكذلك الإستفادة من التجارب والنماذج الناجحة.

وكل هذا يطرح مسؤوليت و تحديات جسام على عاتق الدولة،و يتطلب منها المزيد من الجهود لتدارك الاختلالات التنموية التي أوقعتها فيها التجارب السابقة،

ونختم بهذه العبارة للعبرة:

" في أيام روما الإمبراطورية، في القرن الثالث المسيحي، دخل قائد الجيش الروماني على الإمبراطور "جوليانوس" ليعلن له عن اقتراب جيوش البربر من أسوار روما مهددين بغزوها، وسأل القائد: " هل أبادر بتعبئة الجنرالات يا سيدي الإمبراطور ؟ "

فأجابه" جوليانوس" : " لا ...لا أسرع بتعبئة الفلاسفة ! "

الهوامش و المراجع:

1 - * بصفة قسرية مثل نموذج الشرق الأوسط الكبير و ما لازمه من توجيهات مست كل مناحي الحياة .....

* بصفة طوعية يعبر عن تلك الدول التي تبنت النموذج طوعيا و اعترافا منها بفشل المناهج السابقة، و هذا يعبر عن عجزها عن التنظير للتنمية وفقا لخصوصياتها.

* بصفة طمعية يعكس هرولة بعض الدول إلى تبني كللا ما يصدر من الهيئات الدولية طمعا في استدرار المساعدات المالية منها، وسعيا لتلميع صورتها دوليا....

2 - محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية .نشر قسم اقتصاد – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية . 2004 ص ص 97 / 98 .

3 - شبكة التنمية البشرية المستدامة بالاردن، التنمية البشرية تضع البشر هدفا ووسيلة لعملية التنمية. عن موقع http://www.jordandevnet.org/shd/homea.php تم التصفح في جوان 2006.

4 I.L.O = Intrnational Labor organisation

5 - مهدي صالح دواي (العراق) الاستثمار في راس المال البشري ، ابعاد المفهوم واستحقاقات التنمية البشرية . الملتقى الدولي "التنمية البشرية والسكان" المصاحب للدورة 39 لاتحاد الجامعات العربية ايام 4و5 افريل 2006 . ص 136 .

6 - يوسف الصائغ الاقتصاد السياسي و الاجتماعي لادارة التنمية العربية، ضمن كتاب دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 13 نشر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998 ص 51 .

7 - صلاح الشنواني ادارة الافراد و العلاقات الانسانية مدخل الاهداف. نشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر 1999 ص ص513 الى 517.

8 - الحاجات الانسانية: Human Needs وهي محور نظرية التنمية البشرية. نظر لها كل من الباكستاني Mahboub Elhak و الهندي Amartya Sen و تبناها برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP : United Nations Devloppment Program

9 - المنظمة الدولية للعمل Labor International Organization هي أول من اقترحو تبنى مفهوم الحاجات الاساسية خلال السبعينات لكن لم ير النجاح الكافي.

10 - حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية العربية، الاحوال والبيئة الثقافية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 1998 ص ص 38 الى 41 11- يمكن أن نجد ترتيبات مشابهة لها في رصيدنا الثقافي و المتعلق بالكليات الخمس: حفظ: النفس، العقل، الدين، النسب، المال.

و كذا الأولويات : الضروريات، الحاجيات، و التحسينيات... و غيرها من الاسهامات التي لم تر النور بعد.

Paul streeten . Basic needs and New international economic 12 -
order in mond en devloppement Tom 10 N 39 1982 pp 320 a 321 .

13 - الدراسات الاقتصادية تبين ان فعالية الوحدة النقدية الاضافية تكون اكثر فعالية لاصحاب الدخل الاكثر ارتفاعا مقارنة بذوي الدخول الضعيفة، و بالتالي فحرمان الدول متوسطة الدخل من الاعانات يكبح نموها و يدحرجها الى صف الدول الاكثر فقرا.

14 - النقيصة التنافسية: Desavantage concurrentiel

15 - سنعود في جزء لاحق من البحث التحدث عن دور الدولة في التنمية .

16 - Paul streeten opcit pp 327 a 331.

17 - علي السلمي، ادارة الموارد البشرية، دار غريب، القاهرة، 2001 ص ص 10 /11.

18 - نفس المرجع اعلاه ص ص 11/ 12

19 - جزء من حديث شريف.

20 - علي السلمي، مرجع سابق ص ص 23 الى 29.

21 - حامد عمار، التنمية البشرية و تعليم المستقبل، سلسلة دراسات في التربية، و الثقافة، الدار العربية للكتاب، مصر 1999 ص ص 56 الى 62.

22- ما احوجنا الى استراتيجية منهجية للتنمية بدلا من الخضوع للسياسات الشعبوية الآتية كم ياسف الانسان عندما يرى حكومات تتهاطل عليها عشرات ملايير الدولارات الريعية و هي عاجزة عن توظيفها الا من خلال برامج استهلاكية.

23 - علي حسين شبكشي، العولمة نظرية بلا منظر، دار النشر غيرمعروفة، جدة، السعودية 2001 ، ص ص 11 الى 17، و من 35 الى 42.

24 - عبد لقادر محمد عبد القادرعطية، اتدجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 146 /147.

25 - عبد لقادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، نفس المرجع، ص ص148 الى 160.

Michael Porter, L' Avantage concurrentiel des Nations, - 26
ed, France, 1993 pp 607 à 620. interédition

27 - محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية، لمواجهة العولمة و تعزيز الامن القومي، دار غريب، القاهرة، 2000، ص ص 37 الى 45 و من 49 الى 58.

28- المتناقضة = اللغز: paradoxe

29- نظام القيم:systeme de valeurs و نجد كذلك مفهوم مقارب: سلم القيم: echelle de valeurs

Henri claude de Bettignies : strategie japonnaise : conséquences 30 pour les firmes en europe , in revue francaise de gestion n° 38 nov-dec, 1982ed FNEGE , paris pp 23 à 30.

Dominique Turcq, le model japonais est-il exportable ?op cit, pp 31-31à39.

32- حامد عمار، في التنمية البشرية تعليم المستقبل، مرجع سابق، ص ص 20 الى 23.

33- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص ص 48/47.

34- علي نور الدين اسماعيل، التجربة الماليزية في تنمية الموارد البشرية، تم التصفح في جوان 2006 عن موقع: http://www.ada.gov.sa/

35- علي نور الدين اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 51 الى 56.

36- مالك بن نبي مفكر مسلم جزائري راحل ترك رصيدا مهما في الفكر و التنظير غفل عنه المسلمون، في حين درسه غيرهم في الغرب و حتى اليهود!!